

العنوان:	الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	محمود، سعيد عبدالخالق
المجلد/العدد:	ع 85
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	مارس / ذو القعدة
الصفحات:	7 - 23
رقم MD:	80424
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوى العاملة ، الأمن القومي ، العالم العربي ، السكان ، النشاط الاقتصادي ، الأحوال الاقتصادية ، الكفاية الإنتاجية ، الأمية ، الرعاية الصحية ، الخدمات العامة، الصناعة ، الزراعة ، الأمن المائي ، الموارد المائية ، الأمن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي ، الواردات ، السلع الغذائية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/80424">http://search.mandumah.com/Record/80424</a>

## الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي

د. سعيد عبد الخالق محمود

أستاذ جامعي وباحث اقتصادي - القاهرة

### مقدمة

هي حقيقة دامغة تلك المشكلات والأزمات التي تحيق بالكيان الاقتصادي العربي بتشعباتها وتشابكاتها . ولو كان الأمر يقتصر على مجرد أنها ظواهر طارئة تمر بها الحركة الانمائية العربية في مداها وجزرها ، لما استحقت أكثر من الأسف ، ولكنها تتجاوز هذا النوع المؤسف من الأمور ، إذ أنها أزمات بنيانية تعكس العديد من الاختلالات الجوهرية . لذلك فليس من المبالغة القول بأن اقتصادات الدول العربية « محاصرة » بالعديد من المحددات التي تعوق حركتها ، وأن لهذا الحصار أسبابه الداخلية التي تبدو نتيجة عوامل التخلف ذاته كالأمية أو هدر الموارد الاقتصادية ( البشرية والمادية ) وسوء استخدامها مما يلقي بظلاله على الأمن القومي العربي فيهدده بالكثير من الأخطار في حاضره ومستقبله .

ويتعلق الأمر - في هذه الدراسة - بالأسهام في تصويب الانتباه إلى عدد من أهم الأخطار الاقتصادية المحدقة بالأمن القومي العربي في أسبابها ومظاهرها وتأثيراتها المعوقة لحركة التنمية والتكامل . فاذا اتضحت - أمامنا - التحديات المطلوب مواجهتها ، أمكننا أن نحدد العمل الممكن نهجه ، والسياسات الواجب تطبيقها .

ويقتضينا هذا أن نتناول بالبحث والتحليل التحديات الجوهرية للأمن القومي العربي ، في مظاهرها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتمثل في الآتي : اختلال البنية السكانية ، اختلال البنية الانتاجية ، اختلال الأمن المائي ، اختلال الأمن الغذائي . وهذه الاختلالات تتسم بأنها مترابطة ومتداخلة ومستمرة .

ويهم الباحث أن يذكر بما تعرضت له المنطقة العربية من عوامل عدم الاستقرار وما استنزفه ذلك من موارد وطاقت على مدى زمني يُنْبَغ على أربعة عقود ، مما كان له أكبر الأثر في اعاقه حركتها للتنمية والتكامل .

أود أن أكون - بهذه الدراسة<sup>(١)</sup> - قد أسهمت في تصويب بعض الضوء إلى قضية حيوية ، هي بطبيعتها شديدة الصعوبة ، مثيرة للجدل ، عسى أن تحظى بما تستحقه من جهود مكثفة علمياً وعملاً .

## أولاً - اختلال البنية السكانية

تشير البيانات المتاحة إلى الكبير النسبي لحجم الموارد البشرية العربية وتساعد نموها ، حيث قدر عدد سكان البلدان العربية عام ١٩٩٢ بنحو ٢٣٦ مليون نسمة . وقدر المعدل السنوي للنمو السكاني بنحو ٢,٧٪ ( متوسط السنوات ١٩٨٩-١٩٩٢ ) . والمجموعة العربية بهذا الحجم السكاني تمثل خامس تجمع سكاني في العالم ، حيث يأتي ترتيبها بعد الصين والهند والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كنا نستطيع القول - استناداً إلى هذه البيانات - بأن المجموعة العربية تتميز بتوافر مواردها البشرية ، فليس من الحكمة غض البصر عن البنية السكانية العربية وما يعتمدها من اختلالات تضعف من أدائها الانمائي ، وتؤثر على أمنها القومي .

وليس بعسير الاستدلال على ضعف الأداء الانتاجي للقوى البشرية العربية بالرغم من ضخامتها الكمية النسبية ، بملاحظة أنه في حين يمثل سكان المجموعة العربية ٥٪ من مجموع سكان العالم فان نصيبهم النسبي من الناتج العالمي يبلغ نحو ١,٦٪ .

الواقع - أذن - أن الأداء التنموي للعنصر البشري ليس فعالاً بالقدر الكافي لكي يدفع حركة التنمية بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب للأمن القومي ، وآية ذلك تتمثل في انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن ضعف الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل ، كما يتضح في الفقرات التالية :

### أ - انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي :

إذا اتفقنا - ابتداءً - على أن البلدان العربية تتمتع بكم وفير من السكان يفوق احتياجاتها الحاضرة ، فالأمر الملفت للانتباه - حقاً - هو تساؤل حجم المشاركين في النشاط الاقتصادي في هذه البلدان . فالقوى البشرية العربية ، على ضعف قدراتها الانتاجية ، غير مستغلة استغلالاً كاملاً في أنشطة انتاجية منظمة وفعالة ، إذ تشير الاحصاءات إلى أن القوى العاملة تمثل ٢٨,٢٪ من مجموع السكان ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الاعالة بما تعكسه من آثار سلبية على مستويات المعيشة ، مما يجعلنا أقرب إلى الاعتقاد بأن العرض الكلي لقوة العمل الفعلية ( النشيطة اقتصادياً ) في البلدان العربية ، محدود كماً . وقد تسعفنا

(١) استقى الباحث كافة الاحصاءات الواردة في هذه الدراسة من التقرير الاقتصادي العربي ( أعداد مختلفة ) . وفيما عدا ذلك سيشار إليه في موضعه .

بعض المبررات التي تساعد في تفسير هذا الانخفاض النسبي للمشاركة في النشاط الاقتصادي ، والتي من أهمها :

## ١ - الانخفاض النسبي للسكان في سن العمل :

بديهي أن للهيكل العمري للسكان أثراً كميّاً مباشراً على حجم قوة العمل الفعلية المتاحة ، ونظراً إلى ارتفاع نسبة صغار السن تنخفض النسبة المئوية للسكان في سن العمل ( ١٥ - ٦٤ سنة ) بالقياس إلى إجمالي عدد السكان في البلدان العربية ، حيث يلاحظ أن هذه النسبة تصل إلى ٥٣,٢ ٪ ( على المستوى العربي ) .

ويلاحظ أن هذه النسبة تتباين بين البلدان العربية . والمقارنة بالدول الأكثر تقدماً تفيد في هذا المجال ، إذ تصل هذه النسبة إلى نحو ٧٠ ٪ في اليابان والمانيا وهولندا ، وكذلك في سنغافورة وهونج كونج وهي من الدول النامية الأكثر تطوراً .

وللبينة العربية بإبعادها الاجتماعية والثقافية تأثيرها الواضح في عدم اشتغال نسبة عالية من الاناث ، مما يعني فقدان المجتمع لجزء هام من طاقته البشرية ، فضلاً عن زيادة أعباء العائلين في المجتمع . نسبة كبيرة - أذن - من السكان الذين هم في سن العمل لا يشاركون في النشاط الاقتصادي ، أو لا يشاركون فيه بفاعلية .

## ٢ - انخفاض متوسط ارتفاع العمر :

على الرغم من الاتجاه للارتفاع النسبي في متوسط ارتفاع العمر ( العمر المتوقع عند الميلاد ) على المستوى العربي ، إلا أنه لا يزال منخفضاً بالمقارنة بمثيله في الدول الأكثر تقدماً . ونظرة متأنية إلى الاحصاءات المتاحة توضح أن متوسط العمر المرتقب يبلغ ٤٦ سنة في الصومال ، ٤٧ سنة في موريتانيا ، ٤٨ سنة في جيبوتي ، و٥١ سنة في السودان واليمن ، و ٦٠ سنة في مصر ( وهذه الدول تمثل ٤٦ ٪ من مجموع سكان المجموعة العربية ) ، في حين يصل العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٩ سنة في اليابان ، و ٧٨ سنة في سويسرا وكندا والسويد والنرويج ، و ٧٦ سنة في الولايات المتحدة والمانيا واسرائيل .

معنى هذا أن العائد الذي يتحصل عليه الاقتصاد القومي من الفرد في البلدان العربية أقل كثيراً من مثيله في البلاد المتقدمة . ولا يخفى ما لهذا من أثر خاصة إذا كانت الطاقات البشرية المفقودة تمثل خبرات نادرة ، وتكلفة اعدادها وتأهيلها عالية .

## ب - ضعف الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل :

العلة الثانية لقصور الأداء التنموي للعنصر البشري هي ضعف كفاءته الانتاجية حيث يلاحظ أن انتاجية العامل العربي تمثل سدس مثلتها في الدول الصناعية الأمر الذي يمكن رده إلى سببين أساسيين هما : ارتفاع نسبة الأمية ، انخفاض المستوى الصحي . ويمكن القول ان هذين العاملين ( التعليم والصحة ) لهما علاقة مباشرة وقوية بمستوى الكفاءة الانتاجية في المجتمع<sup>(٢)</sup> . ويتضح هذا فيما يلي من فقرات :

### ١ - ارتفاع نسبة الأمية :

لا تزال المجموعة العربية بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع التعليمي تعاني من مشكلة الأمية ، إذ تبلغ نسبة الأمية - على المستوى العربي - نحو ٤٩٪ من مجموع السكان ( فئة السن ١٥ سنة فأكثر ) ، وهم يمثلون نحو ٧٢ مليون نسمة ( عام ١٩٩٢ ) .

وارتفاع نسبة الأمية بين الكبار يعني انخفاض القدرة على اكتساب المعلومات واستخدامها ، وبالتالي انخفاض مستوى الانتاجية ، مما يقيد النمو الاقتصادي ويضع حدوداً لحركته ، ناهيك عما يؤدي إليه تزايد الأمية من انتشار العادات والسلوكيات الرديئة المعوقة للتقدم الاجتماعي .

ان النظرة المتأنية لأداء القطاع التعليمي في البلدان العربية تجعلنا نشعر بالقلق الشديد حول مقدرة هذا القطاع على القيام بدوره في اعداد وتأهيل القوى البشرية اللازمة لمواجهة متطلبات تحقيق التنمية ، ودفع حركة التقدم .

ان قطاع التعليم في البلدان العربية - عامة - لم يؤد دوره بالفاعلية المطلوبة ولعل من أهم الدلائل على ذلك : ضعف طاقة الاستيعاب للأطفال في سن الالزام ، وارتفاع نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية . والقضية لا تقتصر على ذلك ، انما تمتد إلى طبيعة المناهج التعليمية والأساليب التربوية ، وحالة المرافق التعليمية ... الخ .

ولا شك أن هذا الوضع المتردي يعكس ضعف الاهتمام بقطاع التعليم في البلدان العربية ، ويمكن الاستدلال على هذه المقولة بالنظر في نسبة ما يخص قطاع التعليم من الانفاق العام ، حيث يلاحظ انخفاض هذه النسبة من ١٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٧٪ عام ١٩٩١ .

الأمر إذن يتطلب تكاتف القطاعين الخاص والحكومي من أجل تكثيف الاستثمار في البشر ليس تحقيقاً لدوافع انسانية فقط ، بل أيضاً تحقيقاً للاصلاح الهيكلي للقوى البشرية توفيراً لعائد اقتصادي مؤكد .

(٢) د. نادر فرجاني ، هدر الامكانية - بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥ .

## ٢- انخفاض المستوى الصحي :

يأتي انخفاض المستوى الصحي في أغلب البلدان العربية كنتيجة طبيعية لانتشار ظاهرة سوء التغذية في هذه البلدان ، فضلاً عن ضعف مستوى الرعاية الصحية العلاجية والوقائية . ولا شك أن لهذا الوضع انعكاساته بالسلب على مستوى الكفاءة الانتاجية للفرد ، وزيادة عدد أيام تعطله عن العمل .

ويلاحظ حدوث تحسن كمي في متوسط نصيب الفرد من الغذاء ، إلا أنه لم يقترن بتحسن نوعي في أغلب البلدان العربية ، فنصيب الفرد من السعرات الحرارية اتجه للزيادة إلا أن مجموعة الحبوب والنشويات ما زالت تمثل المصدر الرئيسي للغذاء .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هي تدني نسبة الانفاق على القطاع الصحي في أغلب البلدان العربية ، حيث لا تتجاوز هذه النسبة ٠,٢ ٪ من الناتج القومي الاجمالي في السودان والصومال ، و ٠,٤ ٪ في سورية و ٠,٨ ٪ في العراق و ٠,٩ ٪ في المغرب .

## ثانياً- اختلال البنية الانتاجية العربية

جاءت المحصلة النهائية لضعف الأداء الانمائي العربي متمثلة أساساً في تضائل الحجم الاقتصادي العربي ، وتقلص الموقع النسبي للمجموعة العربية في الاقتصاد العالمي .

حقاً لقد استطاعت أغلب البلدان العربية أن تبدأ بدايات مبشرة ، وتحقق معدلات نمو مناسبة خاصة إثر تصحيح أسعار النفط خلال النصف الثاني من عقد السبعينات ، إلا أنها لم تستطع في الثمانينات أن تواصل المسيرة لأنها ظلت أسيرة لرؤى خاطئة لآليات عمليات التنمية والتكامل العربي . وزاد من الآثار غير المواتية وجود نظام اقتصادي عالمي يعمل لغير صالح البلدان النامية بعامة ، ومن بينها البلدان العربية . ففي حين ارتفع نصيب الاقتصاد العربي من مجمل الناتج العالمي من ٢,٥ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤,٦ ٪ عام ١٩٨٠ إلا أنه انكمش عام ١٩٨٥ حيث بلغ ٣,٣٥ ٪ ، ثم استمر هذا الاتجاه العام في التدهور فبلغ ٢,٢ ٪ عام ١٩٩٠ ثم ١,٦٣ ٪ عام ١٩٩٢ .

ترتب على هذا الحجم الاقتصادي المتضائل ، وفي ظل معدل مرتفع للنمو السكاني يتراوح بين ٢,٧ ٪ و ٣ ٪ سنوياً انتشار البطالة بكافة صورها السافرة والمقنعة ، وبلغ عدد العاطلين ٥ ملايين عاطل في نهاية الثمانينات ، يتركز ٨٠ ٪ منهم في أربعة بلدان هي : مصر والمغرب والجزائر والسودان . لقد باتت البطالة ظاهرة مقلقة - إلى حد كبير - في عدد غير قليل من الدول العربية ، خاصة مع انتشارها بين خريجي الجامعات وذوي المؤهلات المتوسطة ، وما تحمله في طياتها من بذور للاضطرابات الاجتماعية .

شهد - أيضاً - متوسط الدخل الفردي انخفاضاً سريعاً ومستمرّاً قدر بنحو ١,٥٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، ثم ازداد الحال تدهوراً فبلغ معدل الانخفاض نحو ٤,٥٪ عام ١٩٩٠ بالقياس للعام السابق عليه ، واستمر انخفاض مستوى الدخل الفردي ( النقدي ) خلال عام ١٩٩١ وبمعدل ٨,٣٪ بالنسبة إلى ما كان عليه عام ١٩٩٠ .

ومع تصاعد الضغوط التضخمية وارتفاع معدلات نمو الأسعار من ٧,٢٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ، إلى ٢٨,٦٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، ارتفعت تكلفة المعيشة في أغلب البلدان العربية ، فتزايد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ، مما أضر بفئات عديدة ، بل لقد تأثر المستوى المعيشي للطبقة الوسطى ذاتها . ومع الضعف النسبي للطبقة الوسطى ، فلا بد أن تضعف معها تعبيراتها السياسية الوسطية ، مما يخلق فراغاً تنفذ من خلاله ، وتنمو الاتجاهات المتطرفة فكراً وسلوكاً ، الأمر الذي يضر بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان التوازن الاقتصادي يوفر الأداء السليم للنظام الاقتصادي بأكمله ، فالملاحظة الجديرة بالنظر والاعتبار أن الاقتصادات العربية يتناوشها عدد من الاختلالات الجوهرية والتي تتمثل فيما يلي :

١ - اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلمي ( باستثناء النفط ) وبين قطاعات التوزيع والخدمات لصالح الأخيرة .

٢ - اختلال التوازن داخل القطاع الخدمي لصالح الأنشطة الهامشية أو ضعيفة الانتاجية .

٣ - اختلال التوازن بين القطاعات السلمية لصالح الانتاج الأولي .

٤ - اختلال التوازن داخل النشاط الأولي لصالح المنتجات القابلة للتضخيم .

ولعله يكون من المفيد أن نحاول - في الفقرات التالية - التعرف على هذه الاختلالات : طبيعتها وآثارها .

**أ - اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلمي وبين قطاعات التوزيع والخدمات لصالح الأخيرة :**

إذا كان ارتفاع اسهام القطاعات السلمية يؤثر في سرعة اندفاع الاقتصاد القومي في مضمار التنمية باعتباره مقوماً أساسياً لبناء الاقتصاد القومي ، فالأمر الجدير بالملاحظة هو تناقص أنصبة القطاعات السلمية في توليد الدخل القومي بالمقارنة بالحصص المتزايدة لقطاعات الخدمات والتوزيع في هذا الدخل .

(٣) د. عبد المنعم سعيد ، الأرهاب والتغيير - وجهة نظر سياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٦/٢٦ ، ص ٨ .

وعليه ، يمكن القول - اذا استثنينا قطاع النفط - بأن الاقتصاد العربي هو - في مجموعه - اقتصاد خدمي ، حيث تشير الاحصاءات إلى تزايد اسهام قطاعات الخدمات والتوزيع في ناتج القطاعات غير النفطية من ٥٢,٤ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥٦,٤ ٪ عام ١٩٨٥ ثم إلى ٥٨,١ ٪ عام ١٩٩٢ . والملاحظة الجديرة بالانتباه أن نمو القطاعات الخدمية يشمل أغلب البلدان العربية ( النفطية وغير النفطية ) .

ويرجع انكماش اسهام القطاعات السلعية في الناتج الاجمالي إلى أسباب ثلاثة ، هي :

١ - ان نمو القطاعات السلعية يرتبط إلى حد كبير بالتطور في قطاع النفط ، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على الأسواق العالمية للنفط خلال عقد الثمانينات ، سواء من ناحية حجم الطلب العالمي أو الأثمان ، انخفض مجموع قيم الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية ( النفط أساساً ) ، مما أثر في معدلات النمو الاقتصادي بعامه .

٢ - كان لقطاع التشييد مكانة مرموقة خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات خاصة مع التوسع الاقتصادي ، والتوسع في اقامة البنية الأساسية ، إلا أنه تأثر بانخفاض نمو النشاط الاقتصادي في مجموعه ، واستكمال الجزء الأكبر من البنية الأساسية ، فترجع اسهامه في تكوين الناتج غير النفطي من ١٧,٣ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١,٩ ٪ عام ١٩٨٦ ثم إلى ٩ ٪ عام ١٩٩١ .

٣ - تلقى أنشطة الخدمات والتوزيع اهتماماً خاصاً من أغلب رجال الأعمال والمستثمرين لارتفاع ما تدره من عوائد ، مما يزيد من سرعة دوران رأس المال ، ويقلل عنصر المخاطرة .

وإذا كان نمو قطاعات الخدمات هو أمر ضروري في البلدان المتقدمة صناعياً لأنه يخدم القاعدة الانتاجية والتقنية القائمة ويغذيها ، بما يوفره لها من مؤسسات مالية متخصصة ، ومراكز بحوث ، ومعاهد للتعليم ، ومكاتب استشارية ، الخ ... فان الأمر يختلف عن ذلك في الدول النامية عموماً ( ومن بينها البلدان العربية ) التي تفتقر لمثل هذه القاعدة الانتاجية المتطورة ، لذلك فخطورة مثل هذا الاختلال تأتي من جانبين ، أولهما أن سيادة قطاع الخدمات ، دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن ، معناه توليد دخول نقدية ( أي قدرة شرائية ) ، فيزيد الطلب المحلي . وازاء عجز الجهاز الانتاجي الداخلي عن تلبية كافة الاحتياجات المطلوبة ، ينمو الطلب الاستيرادي لتعويض النقص في الانتاج المحلي ( أي يتزايد الاعتماد على الخارج ) الأمر الذي قد يؤدي إلى توسيع فجوة الميزان التجاري .

وثانيهما : أن هذا النشاط الانفاقي المتزايد ، دون استجابة مناسبة من الجهاز الانتاجي المحلي معناه زيادة التدفقات النقدية أو الاضافية التي لا تقابلها زيادة حقيقية في التدفقات السلعية ، مما يؤدي - بالضرورة -

إلى تهيئة المناخ المناسب لنمو الضغوط التضخمية<sup>(٤)</sup> ، التي تترك بصماتها المؤثرة على الحركة الانتاجية للمجتمع ، وعلى مستويات معيشة المواطنين خاصة أصحاب الدخول الثابتة .

## ب- اختلال التوازن داخل القطاع الخدمي لصالح الأنشطة الهامشية أو ضعيفة الانتاجية :

أرد أن أبادر بالاشارة إلى أن ارتفاع الحصة النسبية لقطاع الخدمات لا يعكس - بالضرورة - تطوراً اقتصادياً عالياً على نسق ما هو معروف في الدول الصناعية المتقدمة ، إذ يلاحظ أن القطاعات الانتاجية في هذه الدول تحتاج في توسعها إلى خدمات عديدة كالنقل والتخزين والتأمين ... الخ ، مما يؤدي إلى سيادة المهن والأنشطة مرتفعة الانتاجية كالأعمال المحاسبية والمصرفية ... الخ ، الأمر الذي يمكن اعتباره أحد مؤشرات التقدم .

ويختلف الوضع - إلى حد بعيد - في البلدان العربية بوجه عام ، التي تفتقر إلى وجود مثل هذه القاعدة الانتاجية والتقنية العالمية ، بالإضافة إلى ما تتسم به من انخفاض المستويات التعليمية ، لذلك تسود المهن والأنشطة منخفضة الانتاجية ، حيث ينتشر الباعة المتجولون ، وماسحو الأحذية ، وبائعو الصحف والحواة ، والحمالون ... الخ . ويمكن الاستدلال على ذلك بالنظر إلى احصاءات السكان والعمالة في البلدان العربية حيث نجد أنها تتضمن غالباً أعداداً كبيرة يتم ادراجها تحت ما يسمى بمهن غير مصنفة أو أنشطة غير محددة . وهي - في الحقيقة - مهن وأنشطة تنتمي إلى قطاع الخدمات ضعيفة الانتاجية أو الخدمات الهامشية أو ما يطلق عليه - أحياناً الأنشطة الطفيلية سواء كانت مؤقتة أو دائمة . وتقدر بعض الدراسات أن نسبة العاملين في هذا القطاع تقدر بنحو ٥٠٪ من اجمالي القوى العاملة في السودان واليمن وموريتانيا ، ونحو ٤٨٪ في المغرب ، ٤٢٪ في مصر ، ٣٢٪ في تونس :

وأياً كانت مدى دقة هذه الاحصاءات ، فهي تصلح - على الأقل - كمؤشر على مدى تغلغل الخدمات ضعيفة الانتاجية في الاقتصاد العربي ، خاصة أن هذا القطاع يتسم بطبيعة مرنة تسمح له بالتوسع والاستيعاب المستمر .

وتعتبر حاجة الأفراد للعمل المحدد الأساسي لمستوى التشغيل في هذا القطاع غير المنظم ، لأن الأفراد الذين بلا عمل نظامي يختلقون لأنفسهم فرص عمل في اطاره ، نظراً إلى سهولة الدخول إليه ومرورته الاستيعابية ، من ناحية ، وانخفاض تكلفة ايجاد فرصة العمل في هذا القطاع من ناحية أخرى ، فالمباني

(٤) د. مصطفى رشدي شبيحة ، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ١٧ و ص ٥٩ .

والمعدات لا تشكل مشكلة في هذا القطاع غير المنظم ، نظراً إلى أن مكان ممارسة النشاط قد يكون في المنزل أو في الشارع وعلى الأرصفة وبأدوات بسيطة . أضف إلى هذا كله أنه لا يحتاج لممارسته إلى مستوى تعليمي أو تدريبي معين<sup>(٥)</sup> .

هذه الأوضاع في تضافرها مع استثناء الأمية التي تستحوذ على نحو ٤٩٪ من سكان المجموعة العربية ( فئة السن ١٥ سنة فأكثر ) ، وانتشار البطالة السافرة التي تشمل نحو خمسة ملايين نسمة ، فضلاً عن البطالة المقنعة أو الموسمية ، وغياب الديمقراطية أو تقييدها ، لا شك أنها - كلها في تضافرها - نهى الأرضية الخصبة لما نراه صافياً على سطح الأوضاع الداخلية لبعض البلدان العربية من مظاهر الاحتقان الاجتماعي واتجاهات التطرف أو التمرد في الأفكار أو في الممارسات ، والتي تساعد على توليد حالات من العنف أو الصراع الأهلي ، مما يهدد بهتك ستر الأمن القومي العربي .

### ج - اختلال التوازن بين القطاعات السلعية لصالح الانتاج الأولي :

وهو يتمثل في اختلال التكامل الأفقي بين القطاع الصناعي وغيره من القطاعات السلعية الأخرى لغير صالحه ، إذ يلاحظ - وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٢ - أن الأنشطة الزراعية تعتبر أهم قطاع يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في بعض البلدان العربية ، وإن اختلفت أهميتها النسبية ( ٥٠,٩٪ في الصومال ، تتبعها سورية والعراق ٣٤,٢٪ ثم السودان ٣٢,٤٪ ) . وحيث يتضاءل اسهام القطاع الزراعي لا يكون ذلك لصالح الصناعة التحويلية ، بل نتيجة لكبير حجم القطاع الاستخراجي ، الذي يسهم بما يزيد على ٤٢٪ من الناتج المحلي للإمارات وعمان ، ٣٦٪ في الناتج المحلي السعودي ، ٣٤٪ في قطر ، ٢٧٪ في الجزائر وليبيا .

وبالرغم من أن ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج الأولي تعكس انخفاض النصيب النسبي لناتج قطاع الصناعة التحويلية ، إلا أن اسهام هذا القطاع قد شهد صعوداً ، فقد ارتفع نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي العربي من نحو ٦٪ في نهاية السبعينات إلى ٩,٧٪ في مطلع التسعينات .

ويلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية قد استطاع أن يحقق نمواً يعتد به في عدد من البلدان العربية ، حيث أسهم بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلي السوري ( حيث يلي القطاع الزراعي من حيث الأهمية ) ، كما أسهم القطاع الصناعي بنحو ١٩٪ في الناتج المغربي ، ١٨٪ في البحرين و ١٧,٤٪ في مصر ( احصاءات عام ١٩٩١ ) .

(٥) د. محمود عبد الفضيل ، العمالة في القطاع غير المنظم ومشاكل التشغيل الهامشي في الأقطار العربية ، الأهرام الاقتصادي ، ٦ نوفمبر ١٩٨٩ .

ويرجى الرجوع أيضاً إلى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير الأمين العام إلى الدورة العادية السادسة والخمسين ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٥ .

والواقع أن تطور قطاع الصناعة التحويلية يعد مؤشراً هاماً على مدى تنوع القاعدة الانتاجية ، وعلى عمق وتشابك العلاقات الانتاجية للاقتصاد القومي .

#### د - اختلال التوازن داخل النشاط الأولي لصالح المنتجات القابلة للنضوب :

اطلالة على مكونات الناتج المحلي الاجمالي العربي تبين ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الاستخراجي على حساب انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ، حيث يسهم القطاع الاستخراجي بنحو ٢٢,٢٪ في الناتج المحلي الاجمالي العربي ، في حين يسهم القطاع الزراعي بنحو ١٣,٨٪ في هذا الناتج ( احصاءات عام ١٩٩٢ ) .

ونود أن نستهل حديثنا بعرض للدور العام الذي يؤديه قطاع التعدين في دعم الاقتصادات العربية ، وذلك من عدة وجوه فهو يساعد باستمرار على توسيع نطاق الاقتصاد النقدي ، ويسهم في تشغيل الأيدي العاملة ، ويساعد على اكتساب الخبرات وتكوين المهارات الوطنية . كما أنه قد ترتب على الاستغلال التعديني توفر مشروعات البنية الأساسية في أغلب البلدان ، وهذه المشروعات - كما تفيد القطاع التعديني - تفيد أيضاً قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى .

هذا جانب من الصورة ، أما الجانب الآخر فهو أن هذا القطاع في كثير من الأحوال ينفصل عن الاقتصاد الوطني ، ويشكل اقتصاداً قائماً بذاته ، يعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية ، والأسواق الخارجية ، ويصبح امتداداً للاقتصاد الدولي ، بما ينتج عن ذلك من نشوء ظاهرة الثنائية في الاقتصاد القومي ، أضف إلى هذا أن الموارد التعدينية بطبيعتها قابلة للنضوب ، أو هي أصول صائفة إلى زوال في المدة الطويلة ، ولا يمكن تجديدها أو تعويضها بذاتها ، من خلال نظام لتعويض الاهلاكات ، بل لابد من استخدام مصادر الثروة المتولدة عنها لتأمين قواعد انتاجية جديدة للاقتصاد القومي ، بالاحلال في أصول أخرى ، حتى يمكن للاقتصاد أن يقوم بعملية اعادة الانتاج ، فيستمر دوران عجلة الانتاج .

وبرغم تنوع الانتاج التعديني العربي ( الحديد والمنجنيز والكروم والنيكل والنحاس والرصاص والزنك والقصدير والألمنيوم والفوسفات والكبريت والبوتاس والفحم وبعض المعادن النفيسة ... الخ ) إلا أن انتاج البترول والغاز الطبيعي يأتي في مقدمة المنتجات التعدينية بلا منازع .

### ثالثاً- اختلال الأمن المائي

شئنا أم أبينا سيظل الماء والغذاء جوهر صراع الانسان من أجل البقاء ، لذلك يأتي توفير الأمن المائي في مقدمة القضايا شديدة الارتباط بالأمن القومي ، وواحدة من أبرز عناصر التنمية .

وترجح بعض المؤشرات أن أزمة مائية متوقعة يقترب وصولها إلى النقطة الحرجة مع مطلع العقد القادم ، مما يشير إلى أن المياه ستكون بؤرة الصراع القادمة في الشرق الأوسط ، وذلك بالنظر إلى سمتين أساسيتين للموارد المائية العربية ، وهما : الندرة النسبية للموارد المائية المتاحة للصالحة للاستخدام ، والطبيعة الدولية المشتركة لأهم الموارد المائية السطحية . ولعل من المناسب أن نتناولهما بشيء من التفصيل <sup>(٦)</sup> .

#### أ - الندرة النسبية في الموارد المائية المتاحة للصالحة للاستخدام :

ان تصويب النظر إلى خريطة المنطقة العربية يوضح :

١ - أن ٩٠٪ من مساحة المنطقة العربية تقع في واحدة من أكثر مناطق العالم جفافاً ، وقلة في الأمطار .  
٢ - أن هذه المنطقة الشاسعة من العالم لا تضم سوى بعض الأنهار الكبيرة دائمة الجريان ، أهمها : النيل ودجلة والفرات . أما باقي الأنهار الموجودة في هذه المنطقة فهي إما مؤقتة أو صغيرة ، كأنهار الأردن وبردى والليطاني وغيرها .

٣ - أن شدة الحرارة في بعض أنحاء المنطقة العربية أدت إلى تعريض نسبة يعتد بها من المياه السطحية للتبخر ، وهي تقدر بنحو ١٦٪ من حجم الموارد المائية السطحية العربية .

٤ - تقدر بعض الدراسات المتخصصة أن صافي حجم الموارد المائية السطحية العربية يبلغ ٢٥٠ مليار متر مكعب ، وأن المخزون المائي الجوفي العربي يقدر بنحو ٣٠ تريليون متر مكعب .

بهذا القدر المتوافر من المياه - سطحياً وجوئياً - تعتبر المنطقة العربية من المناطق التي تعاني من الضعف النسبي لامكانياتها الهيدروغرافية - إذا وضعنا في الحسبان - ضعف كميات الأمطار في المنطقة العربية ، وتقلب معدلات سقوطها من عام لآخر ، مما يعرض بعض الخزانات المائية الجوفية للنضوب نظراً إلى زيادة الكميات المسحوبة منها - في بعض السنوات - عن مجمل تغذيتها .

وتشير الدراسات إلى أن المجموعة العربية قد تواجه عجزاً مائياً فعلياً قدره ٢٥٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ ، ويشكل هذا العجز الكبير التحدي الرئيسي للتنمية والأمن القومي العربي خلال العقود الأربعة المقبلة .

٥ - يلاحظ أن نحو ٨٤٪ من سكان المجموعة العربية يقطنون في دول مجلس التعاون الخليجي ( باستثناء عمان ) ، يعانون من عجز مائي شبه دائم يصل أحياناً إلى مستوى الأزمة المائية ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه نحو ٥٠٠ متر مكعب / سنة وهو يقل عن ثلث المتوسط العالمي .

(٦) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، حالة الموارد المائية في الوطن العربي ، ديسمبر / كانون أول

كما يلاحظ أن نحو ٥٣٪ من سكان المجموعة العربية يقطنون في عمان ومصر وتونس والجزائر وليبيا والمغرب سيواجهون ، في أرجح الاحتمالات ، وضعاً مائياً حرجاً ، في الفترة المقبلة ، مما يحتاج إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها خلال الأعوام المقبلة . ويتراوح متوسط نصيب الفرد من المياه - في هذه الدول - بين ٥٠٠ - ١٥٠٠ متر مكعب / سنة ، وهو أدنى من المتوسط العالمي .

### ب - الطبيعة الدولية المشتركة لأهم الموارد المائية السطحية :

تشير احدى الدراسات إلى أن أكثر من ٥٠٪ من اجمالي الموارد المائية السطحية تتولد من مصادر غير عربية ، وهي تتمثل في الأنهار العربية - الدولية المشتركة ( النيل ودجلة والفرات والسنگال ) .

كما توجد موارد المياه حيث تهطل الأمطار الموسمية الكافية لتكوين السيول ، فتتدفق المياه في قرابة خمسين نهراً ، وعدد من البحيرات التي يعبر معظمها الحدود السياسية لقطر عربي أو أكثر .

ويمكن الاشارة إلى ظاهرة التنافس الاقليمي على المياه ، وتنازع المصالح حول توزيع الحصص القطرية من الماء في الأحواض المائية المشتركة ، حيث تقوم بعض الدول باقامة عدد من السدود الكبيرة لتوفير المياه لاستصلاح الأراضي ، أو توطين بعض السكان في مناطق معينة ، ولا شك أن هذا يؤثر على الحصص النسبية للدول الأخرى المشتركة معها في هذه الأنهار .

كما تقوم بعض الدول بتحويل مجاري الأنهار ، أو الافراط في سحب المياه السطحية والجوفية مما يؤثر على توازنها الكيميائي والبيولوجي ، ويعرض صلاحيتها للاستخدام للخطر .

ويعتقد بعض الباحثين أن الرغبة في السيطرة على مصادر المياه كانت احدى الدوافع الأساسية لشن الحرب في يونيو ١٩٦٧ ، ويستدل على ذلك بأن هذه الحرب أسفرت احدى نتائجها عن زيادة حصة اسرائيل من مصادر المياه العذبة بنحو ٢٥٪ على الأقل .

والواقع أن اختلال الأمن المائي لا يقتصر على دولة عربية دون أخرى ، وإن تفاوتت درجاته (٧) .  
وإذا كان لا يوجد في الوقت الحاضر قانون ينظم استخدامات المياه للأنهار المشتركة ، إلا أن هناك قواعد عامة يمكن الاهتداء بها في هذا الصدد ، أهمها (٨) : ١- التوزيع العادل للمياه بين دول الحوض ،

(٧) د. رشدي سعيد ، مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، ٢ مارس ١٩٩٢ ، ص ٧ .

(٨) لمزيد من التفاصيل حول تقايير حجم الطلب على المياه ، واحتمالات عجز الموارد المائية في دول شمال أفريقيا حتى عام ٢٠٢٥ ، يمكن الرجوع إلى :

Economic Commission for Africa, Report on the Study on Proposals for the Conservation and Rational Use of Water Resources in North Africa.

٢- ضرورة ابلاغ دول الحوض الأخرى قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع قد يؤثر على مياه النهر ، ٣-  
ضرورة تبادل المعلومات الخاصة بالنهر بين دول الحوض ، ٤- ادارة النهر ادارة مشتركة بين دول حوضه .

## رابعاً - اختلال الامن الغذائي

ربما بدا أمراً مثيراً للدهشة والأسى أن نرى المجموعة العربية مع ما يتوافر لها من الموارد المادية والبشرية ،  
قد أضحت عاجزة عن توفير الغذاء لأبنائها . بل ان عجزها هذا يتفاقم للدرجة التي تسمح للجوع بالزحف  
على بعض بلدانها . فمع تزايد قصور الانتاج الغذائي عن ملاحقة المعدلات المتزايدة للاستهلاك ظلت  
الفجوة الغذائية تتسع حتى أصبحت بحجمها الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي .

ومع تدهور نسب الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء ، منذ بداية عقد السبعينات ، أصبحت مستويات  
الاشباع ، بعد عقدين من الزمان ، شديدة التدني . وأصبحت المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم  
استيراداً للغذاء ، إذ يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في المجموعة العربية يقدر  
بنحو ٢٠٢٠٪ قدر مثيله في أفريقيا ، ويزيد على ٨٣١٪ عن مثيله في آسيا ، ١٩٠٪ عن مثيله في أمريكا  
الجنوبية ، ١٧٤٪ عن مثيله في أمريكا الشمالية والوسطى ، وأكثر من ١٥٧,٨٪ قدر مثيله في أوروبا .

وليس بعسير لتعليل هذا الوضع بضعف الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية ، وانخفاض النصيب  
النسبي لقطاع الزراعة والري من مجموع الاستثمارات ، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع  
الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٢,٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٦,٥٪ عام ١٩٨٠ . ومع أن اسهام  
القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي العربي قد اتجه للارتفاع إلى ٩٪ عام ١٩٨٥ ، ثم ١١,٦٪  
عام ١٩٨٩ ثم ١٣,٨٪ عام ١٩٩٢ إلا أن هذه النسبة تظل دون المستوى المحقق عام ١٩٦٠ ، مع  
ملاحظة اختلاف النسب المحققة في الأقطار العربية .

### أ - أبعاد المشكلة الغذائية :

بدأت المشكلة الغذائية تلوح مع مطلع عقد السبعينات . واستمرت تتزايد في حداثها ، حتى أصبحت ،  
بعد عقدين من الزمان ، واحدة من أخطر المشكلات التي يواجهها الأمن القومي العربي .

ولتقدير أبعاد المشكلة الغذائية فانه يمكن قياسها بحجم الفجوة الغذائية وتطور نسب الاكتفاء الذاتي من  
مواد الغذاء الأساسية .

## ١ - تطور حجم الفجوة الغذائية العربية :

اتسع حجم الفجوة الغذائية العربية بمعدلات سريعة ، طوال عقدي السبعينات والثمانينات ، حيث تشير الاحصاءات إلى زيادة قيمة فجوة الغذاء العربية ( الانتاج الفعلي - الاستهلاك الفعلي ) ، من ٦٤٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠ إلى ١١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ١٥ مليار دولار عام ١٩٩١ ، وبلغ المجموع التراكمي للفترة (١٩٨٠-١٩٩١) ١٦٤,٢ مليار دولار ، شكلت الحبوب أكبر نسبة إذ بلغت نحو ٤٠٪ منها . وقد بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ نحو ٢٢١٨٪ أي أن قيمة فجوة ( الانتاج الاستهلاك ) من الغذاء كانت تتزايد بمعدل سنوي يزيد على ١٠٥,٦٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) ، وهو معدل شديد الارتفاع . ويرجع ذلك إلى أن نمو الطلب على الغذاء لم يقتصر بنمو مماثل في الانتاج المحلي للغذاء ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع حجم الواردات الغذائية بمعدلات متزايدة ، حتى أصبحت تستأثر بنحو ١٧٪ من مجموع الواردات السلعية العربية . ومع ضخامة حجم الواردات العربية ، واضطراد زيادتها ، وانحصار مصادرها في عدد محدود من الدول ، لم تعد مشكلة الغذاء ، إذن ، مشكلة اقتصادية فقط ، بل أصبحت مشكلة سياسية أيضاً .

## ٢ - نسب الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسية :

تشير البيانات المتاحة إلى وجود فجوة غذائية آخذة بالاتساع لمعظم السلع الغذائية الأساسية ، والتي يوضحها الجدول التالي :

نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية عن عام ١٩٩١

السلع الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	السلع الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
الحبوب	٥٦,٧	السكر	٣٣,٦
القمح	٥١,١	الشاي والقهوة	١٤,٧
الأرز	٦٦,٨	الزيوت النباتية	٤٢,٥
الشمير	٥٥,٧	الألبان	٤٩,٠
—	—	اللحوم	٨٢,٨

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٢ .

## ب - أهم بنود التركيب السلعي للواردات الغذائية :

يتمثل التركيب السلعي للواردات الغذائية العربية في الآتي :

تعتبر الحبوب أهم سلعة غذائية استيرادية ، إذ تحظى واردات الحبوب بالقسط الأكبر من إجمالي قيمة الواردات العربية من الغذاء إذ أنها استأثرت بنحو ٣٥٪ من إجمالي الواردات الغذائية عام ١٩٨٨ .

هذه الواردات تمثل نحو ١٧,٤٪ من إجمالي قيمة الواردات العالمية من الحبوب ، وتتفاوت البلدان العربية فيما بينها في حجم وارداتها من الحبوب ، فبينما تتجه هذه النسبة للانخفاض في بلدان مثل السعودية ، نجد أنها تتزايد في السودان وتونس والعراق والأردن واليمن . هذا ، وتأتي مصر والجزائر والعراق في مقدمة الأقطار العربية المستوردة للحبوب .

وبعد أن كانت المجموعة العربية مصدراً صافياً للأرز ، حيث أسهمت بنحو ٥,٤٤٪ من إجمالي حجم الصادرات العالمية للأرز عام ١٩٥٠ ، صارت أكبر مستوردة للأرز في العالم ، وصارت الواردات العربية تعادل نحو ١٦,٠٤٪ من إجمالي كمية الواردات العالمية منه عام ١٩٨٨ . وأصبحت المجموعة العربية تستورد نحو ٧,٠٨٪ من إجمالي كمية الواردات العالمية من الذرة عام ١٩٨٨ . وتستورد المجموعة العربية نحو ٨,٥٩٪ من إجمالي كمية الواردات العالمية من اللحوم الحمراء والبيضاء الطازجة والمثلجة .

## ج - حتمية تحقيق الأمن الغذائي :

يمثل الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن القومي العربي في منظوره الاقتصادي . ويعبر الأمن الغذائي عن قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من سلع الغذاء الأساسية بانتاجها محلياً أو باستيرادها من الخارج .

والأمن الغذائي ، بهذا المعنى ، ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي ، الذي ينطوي ، بالضرورة ، على انتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محلياً ، وإنما يهدف تحقيق الأمن الغذائي إلى تأمين مصادر الحصول على الغذاء محلياً أو دولياً .

وعلى ذلك ، فإن المشكلة الغذائية لا تتمثل ، فحسب ، في النقص النسبي الراهن في بعض أنواع أو كميات المواد الغذائية ، بل ، أن هذه المشكلة تمتد أيضاً إلى تأمين انسياب القدر اللازم من الاحتياجات الاستهلاكية ، وانتظام تدفقها في السوق المحلية .

إن المجموعة العربية تعتمد على وارداتها من الخارج في سد جزء كبير ومتزايد من احتياجاتها الغذائية الأساسية . لذلك يجب ألا يفوتنا التأمل في الحقائق التالية :

١- طبيعة السلع الغذائية التي يتزايد عليها الطلب الاستيرادي العربي ، والتي تتضح من النظر في التركيب السلمي للواردات الغذائية العربية ، حيث يتضح أن أغلب بنود هذه الواردات تعتبر من الضرورات الحياتية التي يصعب الاستغناء عنها ، أو استبدالها بسلع غذائية أخرى ، فضلاً عن التقليل من حجم الاحتياجات الاستهلاكية منها إلا بقدر محدود .

٢- محدودية عدد الدول الرئيسية انتاجاً وتصديراً للمحاصيل الغذائية ، حيث تمثل أمريكا الشمالية والمجموعة الأوروبية واستراليا المصادر الرئيسية ( الاحتكارية ) للمواد الغذائية في العالم . هذه المجموعة المتحالفة تتحكم في ٨٨٪ من صادرات العالم من القمح ، ناهيك عن صادراتها الضخمة من السلع الغذائية الأخرى . هذه المجموعة ، بهذا الحجم الانتاجي الاحتكاري والطاقة التصديرية الكبيرة ، تملك التأثير في الأسواق الدولية ، والتحكم في الأثمان السائدة ، فضلاً عما يمكنها ممارسته من ضغوط على البلدان المستوردة للغذاء في ظل علاقات دولية متقلبة .

٣- ضعف القدرة التساومية للدول المستوردة للغذاء لضعف قدراتها الاقتصادية والسياسية وشدة حاجتها للاستيراد ، خاصة وهي تتعامل ( فرادى ) مع الجهات محتكرة الانتاج .

ترتيباً على ما تقدم ، أود أن أشير إلى حقيقتين : أولاهما : أن من الصعب تحقيق الأمن الغذائي على المستوى القطري ، وثانيتهما : أن توافر القدرة الشرائية وحدها غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي . انما يتطلب الأمر ايجاد درجة معينة أو حد أدنى من الاحتياج المتبادل أو الاعتماد المتبادل بين المجموعة العربية والعالم الخارجي ، ويأتي ذلك بالتوسع في انتاج السلع ذات الميزة النسبية الأعلى ، والتي يتزايد الطلب عليها في الأسواق الدولية ، مقابل استيراد المنتجات التي تحتاج إليها من هذه الأسواق .

## الخلاصة

ان التنمية المجتمعية الشاملة هي جوهر الأمن القومي وعلى ذلك ، فإذا كان للأمن القومي علاقاته التبادلية الوثيقة بعناصر عديدة ( داخلية وخارجية ) ، فانه يمكن ترجيح الأهمية النسبية للبعد الاقتصادي للأمن القومي .

وقد ركزنا على أربعة تحديات اقتصادية رئيسية تواجه الأمن القومي العربي تتمثل في الاختلالات التي تعترى البنى السكانية والانتاجية والأمن المائي والغذائي .

ولذلك فان احداث تغيير بنياني يتسنى بمقتضاه علاج هذه الاختلالات وغيرها ، بما يهيئ رفع المستويات المعيشية للمواطنين ، واتساع مشاركتهم المجتمعية ، يوفر القاعدة الداخلية الصلبة للأمن القومي .

كذلك فثمة ضرورة لتعزيز التنمية والتكامل العربي في المدى القصير بتكثيف العلاقات التبادلية العربية ، وعلى المدى الطويل برفع الكفاءة الانتاجية للعنصر البشري وتطوير الأبنية الانتاجية ، بما يطور نمط العلاقات الدولية العربية ، وينقله من حالة التبعية والاعتماد المتزايد على الخارج ، إلى وضع الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الخارج ، مما يعزز المصالح العربية ، ويدعم الأمن القومي .

ولأن تحقيق الأمن القومي شرط للوجود ذاته ، ففي يقيني أن ارجاء العلاج أو اهماله هو بالتأكيد خطيئة كبرى .